المرأة الخليجية في سوق العمل الرسمي
دراسة حالة للمجتمع القطري

د. محمد سيد حافظ
أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعتي المنصورة وقطر

مقدمـــة :

كثرت لدى المهتمين بمنطقة الخليج العربي في الأونة الأخيرة ، الرغبة في اجراء الدراسات والبحوث في مختلف المجالات المتصلة بالمرأة الخليجية المعاصرة ، والتي تعكس في التحليل الأخير ، نظرة المرأة إلى نفسها ، وإلى المجتمع الذي تعيش فيه وتتعامل معه . والطريف في هذه الدراسات ، أنها صدرت في جانب كبير منها ، عن نساء متخصصات في الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع ، ينظرن إلى عالمهن ، بإعتباره جماعة قائمة بذاتها ، لها كيانها المستقل المتمايز ، وخصائصها ومقوماتها الذاتية التي تميزها عن مجتمع الرجال .(١) . وقد كان من الطبيعي ان يدور جانب كبير من هذا الإهتمام حول نشاط المرأة الاقتصادي ، وتقويمها هي لذلك النشاط ، ونظرتها إلى العمل ، ومحددات الخروج إلى « سوق العمل » والدوافع التي تحددها للاختيار المهني ، والمحكات التي تقيم عليها ذلك الاختيار . . الخ ، على اعتبار ان العمل هو أحد المظاهر الأساسية لاستقلال المرأة ، وتوكيد شخصيتها الاجتماعية المستقلة أو المتمايزة على أقل تقدير ، كما انه مقياس هام لإسهامها الفعلي في بناء المجتمع . ومن هنا بدأ علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ينظرون إلى المرأة من حيث هي تؤلف جزءا اساسيا من قوة العمل في المجتمع ، بعد أن كانت معظم الدراسات التقليدية تعتبر عمل المرأة نوعا من النشاط « الإضافي » الذي قد تمارسه إلى جانب عملها « الأساسي » في البيت وداخل العائلة ، حيث تقوم بدور الابنة والزوجة والأم ، بل أن كثيراً من تلك الدراسات كان ينظر إلى خروج المرأة للعمل على أنه « مشكلة » تهدد كيان الأسرة وتماسكها ، كما أنه يتعارض مع « طبيعة » المرأة وتكوينها(٢) .

لقد أفلحت العديد من الدراسات النسائية في تجاوز قضية المناداة بحقوق المرأة ، لتصل إلى امكانية اسهامها في قوة العمل الرسمية ، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

إنطلاقا من ان التنمية في حاجة إلى المرأة ، بقدر حاجة المرأة إلى التنمية . مع الأخذ في الإعتبار أن دور المرأة في عملية التنمية يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . فالمرأة تتحمل بشكل خاص ، الاثار المترتبة على عدم التكافؤ في توزيع الموارد بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، بين سكان الحضر وسكان الريف ، بين الرجل والمرأة . . . الخ .

وقد أظهرت الدراسات المعنية بتقصى الأبعاد المختلفة لقوة العمل النسائية العربية ، أن تنمية طاقات المرأة العربية ، ما تزال ـ رغم الاعتراف الشكلي بها ـ بحاجة إلى مزيد من الفرص للمشاركة في مشروعات التنمية وخططها . وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة الاستفادة من طاقات المرأة المعطلة للقيام بأدوارها الاجتماعية المتنوعة بكفاءة ـ باعتبارها جزءا من تنمية الموارد البشرية بصورة عامة ـ فإن نسبة العاملات في الوطن العربي لا تزيد عن ٧٪ فقط من قوة العمل الفعالة التي تكتسب أجراً . وليس من المقبول تبرير قصور الاهتمام بتنمية طاقات المرأة العربية إستنادا إلى دورها كأم أو كربة بيت ، فحتى هذا الدور مع أهميته ، لم ينل مايستحقه من الاهتمام ، لتؤديه الغالبية العظمى من النساء بوعي وكفاءة ، وخصوصا بعد استعانة الكثير من الزوجات الخليجيات بمربيات اجنبيات يتولين تنشئة اطفالهن نيابة عنهن ، وحتى لو كن لا يعملن .

وليس الأمر متعلق فقط بتنمية طاقات المرأة العربية ، بل ان تعطيل طاقات المرأة كمورد بشري في بعض الأقطار الخليجية ، تبرز ظاهرة التضخم في استقدام القوى العاملة من الذكور ، في الوقت الذي تظل فيه طاقات المرأة كمخزون بشري ، غير قابل للاستثمار ، وفرص المشاركة في قوة العمل دونها العديد من التحديات القيمية والاجتماعية والإدارية(٣) .

ولعله من المناسب هنا قبل أن نبدأ في محاولة التعرف على الملامح العامة لقوة العمل النسائية في المجتمعات النفطية ، ان نشير بإيجاز إلى أوضاع المرأة الخليجية في مجتمع ما قبل النفط . تؤكد بعض الكتابات المعنية بدراسة أوضاع المرأة في مجتمع الخليج التقليدي خلال فترة الغوص ، أن المرأة الخليجية قد اسهمت ـ تحت ضغط الحاجة ـ في العمليات الانتاجية التي كانت سائدة خلال تلك المرحلة ، بسبب ندرة مصادر الدخل ، فكانت تقوم ببعض الأعمال التي تدر عليها ربحا ، مثل المتاجرة في السلع البسيطة ، أو بيع بعض المنتجات اليدوية ، أو تربية الماشية والأغنام ، أو القيام بحياكة الملابس النسائية ، كما كانت الحاجة ايضا في حالات أخرى ، هى التي تدفع ببعض

النساء إلى العمل في بيوت الاغنياء . وفي بعض الاحيان ، كانت زوجات الصيادين ، يقمن بتنظيف الأسماك وبيعه في الاسواق . وتحت قسوة الظروف في بعض المناطق ، اتجهت المرأة إلى البحر ، تزاول مهنة الصيد ، أو تساهم في عمليات تموين السفن العابرة ، أو الغوص احيانا(٤)

أولا : قوةالعمل النسائية في المجتمع النفطي : الصورة الإجمالية

يعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل ، من أهم المجالات المتصلة بتنمية الموارد البشرية ، لإرتباطها الوثيق بعملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ويستلزم البحث في موضوع مساهمة المرأة في قوة العمل ، دراسة خصائص قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة ، وتيضمن ذلك أيضا ، رصد عدد المشتغلات إلى قوة العمل ، وتوزيعهن حسب الفئات العمرية ، والنشاطات الاقتصادية والمهنية . . الخ . لقد أصبح رصد حجم الاناث في قوة العمل ، أحد المؤشرات الأساسية لقياس تقدم المجتمع ونموه إقتصاديا واجتماعيا . فالاناث يشكلن نصف السكان تقريبا ، ويشكلن نصف القوة البشرية القادرة على العمل والإنتاج .

والواقع ، أن الأرقام المتوفرة حول عمل المرأة الخليجية ، تشير إلى تدنى مساهمتها في سوق العمل ، حيث قدرت مشاركة المواطنات في الكويت بحوال ٢,٨٪ عام (١٩٨٠) ، و ٦٪ للبحرين ، و ١,٦٪ في قطر (١٩٨١) . وباستقراء قطاعات التشغيل يتبين أن ٩٣,٣٪ من الكويتيات ، و ٧٩,٦٪ من البحرينيات لعام (١٩٨٠ - ١٩٨١) على التوالي ، يعملن في قطاع الخدمات ، المشغل الرئيسي لقوة العمل المواطنة ، الرجل كما النساء (٥) .

وفي ضوء هذه التقديرات يمكننا الإشارة إلى ضعف مشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل ، حيث تكشف البيانات التعدادية ، أن مساهمة النساء في عملية التنمية في دول الخليج العربية . لا تتجاوز ١٢٪ من مجموع قوة العمل النسائية المفترضة .

ومن المؤكد ، ان انخفاض معدل مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل ، من شأنه حرمان البناء المهنى من قوى عاملة تستطيع أن تلعب دورا فاعلا في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عما في ذلك من هدر لجانب كبير من الاستثمارات المخصصة للتعليم (٦) . ولعل الإيمان القوي بالدور الأساسي للمرأة (الدور التوالدي) ، وانتفاء الحاجة المادية بين صفوف النساء

وعـائـلاتهن في دول الخليج العربية ، يفسران إلى حد كبير ، انخفاض معدلات مشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل ، فضلا عن أن الطلب على القوى العاملة عالية المستوى المهاري ، قد تشكـل هي الأخـرى ، واحدة من العوامل المؤثرة ، التي تحول دون التحاق فئات واسعة من الاناث بسوق العمل ، وخصوصا في بعض قطاعاته الحديثة .

غير أن هذه الصورة الإجمالية ، لمختلف الاوضاع المتصلة بمشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل ، لا تحول بيننا ، وبين رؤية أخرى أكثر شمولية ، تسعى إلى التعرف على كافة البيانات ذات الصلة المباشرة بقوة العمل النسائية المحلية (المواطنة) في مختلف التجارب المجتمعية المشار إليها في هذه الدراسة . ولعل ذلك يفرض علينا ان تتوقف قليلا امام الوضع في كل من الكويت والبحرين ، والامارات العربية وعمان ، العربية السعودية وقطر .

لقد أوضحنا قبل قليل ، ان نشاط المرأة الاقتصادي في مجتمعات الخليج العربية لا يزال ضئيـلا . فمعدلات النشاط الاقتصادي للاناث خلال النصف الاخير من السبعينيات واوائل الثمانينات ، في كل من الامارات العربية المتحدة ، وعمان ، وقطر تعتبر منخفضة للغاية . حيث يبلغ معدل النشاط الخام (*) للاناث في الامارات العربية ٢,٧٪ عام ١٩٨٠ ، مقابل ٤,٣٪ لقطر عام ١٩٨١ . وفي تحليل دقيق لهذه الظاهرة ، يرجع الحسيني هذا التفاوت بين القطرين المتشابهين (قطر ـ الامارات) إلى أن الأول قد سبق الثاني ببضعة سنوات في مجال التعليم العالي ، الامر الذي يحتمل أن يكون قد أسهم في حدوث مثل هذا التباين (٧) . ومن الواضح ان التوسع في تعليم الاناث في اقطار الخليج العربية منذ مطلع السبعينيات ، قد افضى بشكل خاص إلى انخفاض نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي للاناث بوجه عام .

أما عن الموقف في عمان ، فيمكننا استنادا إلى بيركس Birks وسنكلير Sinclair في دراستهما الباكرة عن السكان والهجرة الدولية في الدول العربية ، الإشارة إلى أن عدد العاملات في القطاع الحكـومي قد بلغ ٦٢٩ ، وان عدد الذكور من العمانيين يصل إلى ١٢٩٨٧ ، بينما يصل عدد الانـاث الاجانب ١١٠٨ طبقا لبيانات عام ١٩٧٦ . ان ذلك يعني ان نسبة الاناث العمانيات

(*) معدل النشاط الخام هو ناتج قسمة مجموع النشطين اقتصاديا على مجموع السكان .

العاملات في القطاع الحكومي إلى جملة القوى العاملة الوطنية ٤,٥٪ ، وهي نسبة متدنية . أما نسبتهن إلى جملة الاناث العاملات بالحكومة فتصل إلى ٣٦٪ (٨)

وتفيد بيانات موظفو الخدمة الوطنية في عمان ، ان قطاع العمل الحكومي (مشتملا على ديوان البلاط السلطاني) لم يكن يضم عام ١٩٨٦ سوى ٢,٨٪ فقط من النساء العمانيات ، مقابل ٩١,٨٪ للذكور العمانيين . غير أن المرأة العمانية قد استطاعت خلال ثلاثة سنوات لاحقة أن تكتسب مواقع إضافية في سوق العمل في مجتمعها ، فحققت ارقام جديدة تصل إلى ٩,٨٪ عام ١٩٨٧ ، و ١٠,٤٪ عام ١٩٨٨ ، و ١١,١٪ عام ١٩٨٩ (٩) . وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للاستخدام يتبين طبقا لبيانات عام ١٩٨٩ ، أن قطاع التعليم والشباب يضم أكثر من ٥٠٪ من جملة العمالة النسائية العمانية في ذلك العام ، بينما يختص قطاع الصحة ب ٢٨,٦٪ فقط ، على حين تبلغ نسبة العمانيات المشتغلات بديوان البلاط السلطاني ٤,٧٪ ، يلي ذلك مباشرة العاملات بالشئون الاجتماعية والعمل ، اللاتي لم تتجاوز نسبتهن ٢,٣٪ من اجمالي قوة العمل النسائية في السلطنة (١٠) .

أما في الامارات العربية المتحدة ، فلا تكاد تتجاوز مشاركة المرأة في قوة العمل ٢٪ فقط من جملة الاناث المواطنات في سن العمل . فمن جملة الاناث العاملات في الدولة عام ١٩٧٥ ، لا تشكل العاملات المواطنات سوى ١٠٦٨ إمراة . يمثلن ١١,٤٪ فقط من قوة العمل ، ويتركز معظمهن في قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية ، إذ تشكل نسبة العاملات فيه نحو ٨٩,٥٪ من جملة الاناث المواطنات العاملات ، ومعظم المشتغلات في هذا القطاع يعملن في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية كعاملات بدالة . يلي ذلك قطاع التجارة ويشكل نحو ٢,٥٪ . أما اذا نظرنا إلى المرأة العاملة الاماراتية وفق اقسام المهن ، فإننا نجد حوالي ٥٠٪ من الاناث المواطنات يشتغلن بأعمال الخدمات ، يليهن صاحبات المهن الفنية والعلمية بنسبة ٣٢,٩٪ ، ثم المشتغلات باعمال كتابية بنسبة ٩,٤٪ من الاناث العاملات ، أما المشتغلات بأعمال الانتاج ، فلا يزيد عددهن عن ٢٢ إمراة يمثلن ٢٪ فقط (١١) .

وتؤكد لنا حالة العربية السعودية ، ان ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للمواطنين في المملكة (تقدر طبقا لنتائج واحدة من الدراسات المسحية ب ٣٢٪) لم يواكبه ارتفاع مماثل في مشاركة الاناث السعوديات ، حيث لا يتجاوز نصيبهن خمس هذا التقدير (أي ٦,٥٪ تقريبا) ،

وأن جل هذه النسبة يدور في فلك الاعمال المنزلية . وفي حضر الدمام تؤكد دراسة ميدانية حول عمالة المرأة ، أن معظم النساء يعملن بالتدريس في محيط نسائي كامل ، وأن بعضهن يعملن في قطاع العقارات شريطة ان تتم مباشرة مهامهن من منازلهن باستخدام الهاتف . اما النساء القليلات اللاتي يعملن مع الرجال فهن موظفات بواحدة من الشركات العاملة في قطاع النفط (ارامكو) ، وفيما عدا ذلك فالمرأة مكانها البيت ، وليس لها ان تشارك في أي نشاط خارجي مهما كان نوعه (١٢) .

أما البحرين والكويت ، فيقدمان لنا نموذجين متميزين في مجال المشاركة النسائية المحلية ، في قوة العمل . ولعله من الاوفق الآن ان نتوقف قليلا امام تلك التجربتين ، لنتبين ابعادهما ومكوناتهما ، وطبيعة النشاطات الاقتصادية للاناث في كل منها . في الاولى بلغت نسبة النشاط الاقتصادي المعدل (*) للمرأة البحرينية ١٧,٥٪ عام ١٩٨١ ، مقابل ١١,٧٪ عام ١٩٨٣ للمرأة الكويتية في الثانية . غير ان هذان المعدلان يمثلان استثناء من المعدلات الخليجية السائدة . أما تفسير ذلك فيعود إلى انتشار التعليم الثانوي للبنات من ناحية ، وقبول المجتمع المجتمع البحريني لمبدأ اشتغال الفتاة البحرينية في عدد كبير نسبيا من المهن من ناحية أخرى . ولعل ذلك يفسر لنا ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة البحرينية في فئتي العمر (١٥ ـ ١٩ سنة) و (٢٠ ـ ٢٤ سنة) ، باعتبارهما مرحلتين عمريتين تمدان سوق العمل بنوعية خاصة من الاناث ، يمثل التعليم أهم خصائصها (١٣) . لقد كانت مشاركة المرأة البحرينية في العمل ، محصورة في مجال التدريس (٤٠,٦٪) ، باعتباره المهنة الوحيدة التي تتوافق مع نظام القيم السائد في المجتمع ، يليها مباشرة مهنة التمريض (١٦,٦٪) . (١٤) .

إن مشاركة المرأة البحرينية في العمل ، وتطور تلك المشاركة ، رهن باوضاع وتطور التعليم ذاته . لقد مثل التعليم الموجه الأولى ، لدخول المرأة البحرينية ميدان الحياة العامة . وبطبيعة الحال كان التعليم هو النشاط المهنى الأول المتاح عمليا امام النساء ، وذلك لاسباب اجتماعية وثقافية قد تتصل بالمجتمع نفسه (ولا سيما انه النشاط الوحيد الذي يتيح انفصال تام بين

(*) معدل النشاط المعدل هو حاصل قسمة مجموع النشطين الذين تجاوزوا سنا معينا ، على مجموع السكان الذين تجاوزوا هذه السن . وعادة مايتم إحتساب هذا المعدل بالنسبة للسكان الذين تتجاوز أعمارهم خمسة عشر عاما .

الجنسين) . كما أن مشاركة النساء في البناء المهني ، تزداد كلما ارتفع مستوى تعليمهن . فطبقا لبيانات عام ١٩٨١ كانت نسبة النساء البحرينيات العاملات من الحاصلات على شهادة متوسطة (أو ثانوية) ، كبيرة ومتزايدة ، تصل إلى اقصاها عند مستوى الحاصلات على الشهادة الجامعية ، ثم تأخذ هذه النسبة في الانخفاض بين الحاصلات على الدراسات العليا (١٥) (انظرالجدول رقم ١) .

ان النظرة الحقيقية لعمل المرأة البحرينية ، لا تستقيم على اساس انه ضرب من الوجاهه (كما هو الحال في بعض المجتمعات الخليجية الأخرى كالكويت مثلا) ، بل ضرورة اقتصادية تفرضها انخفاض مستويات الدخول في البحرين ، عما هو في دول الخليج الاخرى ، فضلا عن غلاء المعيشة الذي احاط بكافة بنود الانفاق ، في وقت لم تتزايد في الاجور إلا قليلا .

جـــدول (١)

معدلات النشاط الاقتصادي المنقحة حسب الجنسية والمستوى التعليمي من واقع بيانات تعداد ١٩٨١

معدلات النشاط المنقحة	البحرينيـــون		غير البحرينيين	
المستوى التعليمي	ذكـور	انـاث	ذكـور	انـاث
أمـــي	٨٠,٩	٦,٥	٩٨,١	٢٨,٧
يقرأ ويكتب	٨٤,١	١٠,٥	٩٩,٢	٤٨,٩
ابتـدائـي	٥٧,٧	١١,٧	٩٥,٦	٢٨,٩
اعـدادي	٥٧,٣	١٥,٠	٩٢,٦	٤٢,٢
ثانـوي	٨١,٥	٥٤,١	٩٧,٥	٣٤,٣
جامعـي	٩٤,٤	٨٥,٤	٩٩,٤	٤٦,٩
دراسات عليا	٨٦,٤	٧٠,١	٩٩,٢	٥٠,٠
غيرمبين	٥٧,١	٢٢,٦	٨١,٨	٣٨,٥
الاجمـــالي	٧٤,٦	١٧,٥	٩٧,٦	٣٧,٣

(المعدلات المحسوبة ليست منشورة في كتاب التعداد ، ولكن تم استخدام بيانات التعداد في حسابها) .

المصدر : نقلا عن : الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان البحرين ، مصدرمذكور في نهاية الدراسة، ص٩٩ ، استنادا إلى تعداد السكان والمساكن لدولة البحرين جدول رقم٣٥ (ب،ج) .

أما اذا نظرنا إلى تأثير السن والحالة الاجتماعية على معدل مساهمة المرأة البحرينية في قوة العمل ، فسنجد طبقا لتعداد ١٩٨١ ، ان ٩٧٪ من النساء البحرينيات اللواتي تتراوح اعمارهن (بين أقل من ١٥ سنة وحتى من بلغت اعمارهن ٢٠ ـ ٢٩ سنة) ولم يسبق لهن الزواج ، يمارسن نشاطا مهنيا ، ولعل ذلك يرجع بشكل خاص إلى ارتفاع المستوى التعليمي للاناث في هذه الفئات العمرية ، فضلا عن عدم ارتباطهن بمسئوليات أسرية . أما بالنسبة للمتزوجات ، فقد تلاحظ ان ثمة انخفاض نسبي في معدلات مشاركتهن في قوة العمل ، نظرا لتعدد مستئوليات المرأة المتزوجة كأم وكربة بيت . . الخ . وعلى حين تفيد البيانات التعدادية للسكان بدولة البحرين (١٩٨١) ان ٤٨,٦٪ من المطلقات لم يبلغن سن الاربعين ـ وقد أدى ذلك إلى عودتهن مجددا إلى سوق العمل ـ نجد أن ٩٣٪ من الارامل ـ قد تجاوز هذه الفئة العمرية ، الامر الذي أدى إلى انخفاض معدل مساهمتهن في قوة العمل ، لارتفاع سنهن من جانب ، وانخفاض مستواهن التعليمي من جانب آخر (١٦) .

فإذا ما انتقلنا إلى النموذج الثاني (الكويت) فبإمكاننا تفسير ذلك الارتفاع النسبي في معدل النشاط الاقتصادي المعدل للمرأة الكويتية (١١,٧٪) ، في ضوء الاهتمام المبكر بالتعليم الجامعي في الكويت ، والتوسع في المعاهد المهنية والفنية التي اتاحت بدورها فرصة التعليم للمرأة الكويتية ، وبالتالي فتح مزيد من المجالات امامها في مختلف المهن . وسعيا نحو مزيد من التفصيل لأوضاع المرأة الكويتية في قوة العمل ، لابد من متابعة دقيقة لبعض الاحصاءات المتصلة بالموضوع . تشير بيانات ١٩٧٥ إلى أن ٧٤,٠٪ من الطاقة البشرية للاناث ، يمثلن « ربات بيوت » ، وأن ١٣,٦٪ منهن « طالبات » ، يقابل ذلك ٦٢,٩٪ ، و ١٧,٠٪ على الترتيب في احصاء ١٩٨٠ . وهذا يعني ان ثمة رغبة تدفع الاناث الكويتيات نحو الاستمرار في قطاع التعليم ، الامر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة الطالبات في عام ١٩٨٠ عن مثيلتها في عام ١٩٧٥ . كما أن هناك رغبة مماثلة في دخول المرأة مجال العمل ، مما يترتب عليه هبوط نسبة « ربات البيوت » خلال عامي ١٩٨٠ عن المعدل السائد خلال عام ١٩٧٥ . وقد اسفرت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة (ابريل ١٩٨٣) عن ان ٩٧,٦٪ من الاناث « يعملن لدى الغير بأجر » . بينما النسبة المقابلة للذكور في حدود ٩٠٪ ، كما أن ٧,٠٪ من الذكور اصحاب عمل أو يعملون لحسابهم .

أما عن مساهمة المرأة الكويتية في النشاط الاقتصادي لمجتمعها خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) فهي مركزة بشكل خاص في « خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية » وان كان هناك هبوط نسبي للمشتغلات في هذا القسم من النشاط (من ٩٤,١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٩٠,٩٪ عام ١٩٨٠) ، يقابله ارتفاع نسبي للمشتغلات في نشاطي « النقل والمواصلات والتخزين » ، و « التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال » ، الأمر الذي يدل على أن هناك اتجاه وان كان طفيفا ، نحو تطرق المرأة الكويتية لمجال العمل في أنشطة اقتصادية جديدة (١٧) .

وتشير الارقام الواردة في دراسةالمرأة الكويتية (١٩٧٤ - ١٩٨٢) ، إلى أن ٥٢,٠٪ من الاناث في قوة العمل ، يعملن كصاحبات « مهن فنية وعملية » وان ٣٥,١٪ منهن « موظفات تنفيذيات وكتابيات » ، وان ١١,١٪ يمارس « اعمال الخدمات » . والجدير بالذكر ان هناك انحسارا كبيرا في العاملات من الاناث الكويتيات في مجال الخدمات . فبعد أن كان ١٥,١٪ عام ١٩٧٥ نجده يتدنى إلى ١١,١٪ عام ١٩٨٠ . وفي مواجهة هذا الهبوط الحاد للعمالة النسائية في قطاع الخدمات ، هناك اندفاعه قوية نحو الالتحاق بالوظائف التنفيذية والكتابية ، حيث ترتفع تلك النسبة من ٢٨,١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٥,١٪ عام ١٩٨٠ . وقد يرجع ذلك إلى ان طبيعة العمل في هذه الوظائف ، تعد اكثر ملائمة للمرأة ، بالقياس إلى غيرها من الوظائف الاخرى التي لا تلقى القبول بين صفوف النساء الكويتيات . (١٨)

ان بمقدورنا الآن الانتقال من مرحلة الادراك الميكرو Micro للظاهرة ، إلى مرحلة الادراك الماكرو Macro ، ومحاولة التعامل معها على نحو كلي ، ولتكن مهمتنا الراهنة محصورة بشكل خاص في محاولة رسم صورة عامة كلية وشمولية ، لتوزيع قوة العمل النسائية في مجتمعات الخليج العربية .

إن أهم ما يمكن رصده هنا ، في اطار هذه المهمة ، مناقشة التغيرات في صورة هذا التوزيع حسب الحالة العملية . لقد اوضحت العديد من الدراسات السابقة ان الناشطات الخليجيات يعملن بوجه عام « كعاملات بأجر » ، اذ شكلت نسبتهن في بداية الثمانينات في هذه الفئة ، اكثر من ٩٥٪ من اجمالي الناشطات . غير ان الوضع السعودي قد تميز في منتصف السبعينيات عن غيره من الاوضاع ، بسيادة نمط آخر من الحالات العملية ، اذ تمثل « العاملات

دون اجر » (اي المساعدات لرب الاسرة دون اجر) ثلث الناشطات ، في حين لم تتعد هذه النسبة ٣٪ من باقي المجتمعات التي تشملها الدراسة . يضاف إلى ذلك ان هذا الوضع ، وان تميز بانخفاض ملحوظ لنسبة « العاملات بأجر » (٢١٪) ، الا انه يستم بارتفاع مماثل لنسبة « العاملات لحسابهن » (١٢٪) . (١٩)

وتكتمل صورة هذا التوزيع اذا ما تعرفنا على الاقسام والابواب المختلفة للمهن التي تنخرط فيها النساء الخليجيات . ولعل اهم مايميز هذا التوزيع ، انهن يعملن بشكل خاص « كفنيات ومهنيات » ، حيث تراوحت نسبتهن في بداية الثمانينات من ٤٣٪ من اجمالي الناشطات في البحرين ، إلى ثلاثة ارباعهن في قطر ، مرورا بما يناهز نصف الناشطات المستقرات في المملكة العربية السعودية . كما يعملن ايضا بنسبة عالية « ككاتبات وكعاملات خدمات » ، علما بأنهن شبه غائبات عن فئة « عمال الانتاج والفعلة » . ولعل هذا التركيز المكثف في فئة « المهنيين والفنيين » ، يعود اصلا إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الخليجية العاملة ، التي تفضل عادة الالتحاق بمهنة التدريس والتمريض ، ففي الثمانينيات تتراوح نسبتهن في الفئة الأولى بين ما يزيد عن الربع في البحرين ، إلى اكثر من الثلث في الامارات العربية المتحدة والكويت ، وهي نسب تبدو عالية بالقياس إلى غيرها من النسب المعبرة عن المهن الاخرى التي يقمن بها . أما في الثانية (اعني مهنة التمريض) ، فنجدها وقد تراوحت في حدها الاعلى بين ٨,٩٪ في البحرين ، إلى ٥,٣٪ في حدها الادنى في الكويت . (٢٠)

يتبقى في هذا الاطار ، الإشارة إلى صورة التوزيع القطاعي للناشطات الخليجيات . تكشف النظرة الأولى ، انهن تعملن فقط في قطاع « الخدمات الشخصية والاجتماعية » حيث تراوحت نسبتهن في هذا القطاع في بداية العقد الماضي من اكثر من ثلث اجمالي الناشطات البحرينيات ، الى اكثر من ٩٠٪ من اجمالي الناشطات في الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة . ولا يشذ في ذلك سوى الناشطات السعوديات ، وإلى حد ما العمانيات ، حيث يعمل القسم الاكبر منهن في القطاع الأول (الزراعة) . (٢١)

ولعلنا الآن في وضع يسمح لنا بطرح بعض الملاحظات الاساسية حول الوزن النسبي للعمالة النسائية في مجمل العمالة الفعلية في دول الخليج العربية ، على النحو التالي (٢٢)

أ - تدني مساهمة المرأة الخليجية في سوق العمل ، على الرغم من ارتفاع حصة الصناعة في الدخل القومي في الاقطار الخليجية (حيث يلعب الانتاج الضخم للنفط الدور الحاسم في البنية الاقتصادية) . فالثابت ان التطور الصناعي السريع في مجتمعات الخليج العربية ، والذي اعتمد على تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة ، لم يؤد إلى زيادة مساهمة المرأة في العملية الانتاجية .

ب - انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي للمرأة الخليجية ، بغض النظر عن حصتها في مجمل العمالة ، اذ ان نسبة النساء العاملات القادرات على العمل ، لا تمثل سوى ٥٪ كمعدل وسطي .

جـ - وبالنظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي للمرأة الخليجية في القطاع الحضري ، فهو يشكل بدوره مؤشرا اكثر دقة ، وأفضل دلالة على وضع العمالة النسائية في مجتمعات الخليج العربي . ان متابعة المعدلات المتاحة حول وزن المرأة الخليجية العاملة ضمن نساء القطاع الحضري (الذي ينمو باستمرار) يتيح لنا تحديد ثلاث مستويات : [الأول] وتمثله الكويت حيث تعمل إمرأة حضرية من اصل خمس ، [والثاني]وتعبر عنه البحرين حيث تعمل امرأة من اصل سبع عشرة ، [والثالث] (الأخير) فيضم السعودية وباقي دول الخليج العربي ، حيث تعمل امرأة مواطنة من اصل خمسين .

ولعل هذا الترتيب يوضح لنا ، ان وزن المرأة العاملة ضمن نساء القطاع الحضري في دول الخليج العربية ، يتراوح بين ثقل لا يستهان به وبتأثراته الاجتماعية في الحالة الأولى ، وبين هامشية مطلقة في الحالة الاخيرة . غير ان تدني مساهمات المرأة في القطاع الحضري الحديث ، وانخفاض مستوى نشاطها الاقتصادي بوجه عام ، تمليه في الواقع عدة إعتبارات ، يرجع بعضها إلى المرأة الخليجية نفسها ، والبعض الآخر يعود إلى طبيعة المجتمع الخليجي ذاته ، وماتسوده من قيم وعادات اجتماعية متصلة بخروج المرأة لسوق العمل ، وبطبيعة الفرص المتاحة أمامها . . . . الخ . وهي كلها اعتبارات يجب ان نلتفت إليها ، وان نتأملها جيداً ، حتى لا تباعد بيننا وبين فهم المحددات المختلفة لمشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل الرسمي في مجتمعها .

وفي مواجهة هذه الاعتبارات السابقة ، حاولت اعتماد علام ، في دراسة نقدية حديثة ، لأوضاع المرأة الخليجية في القطاع الحضري ، اقتراح نموذجا نظريا لدراسة المرأة والعمل في مجتمعات الخليج العربية ، استنادا إلى بعض التصورات الخاصة التي تعول عليها اهمية كبيرة في توجيه الدراسات الأمبيريقية المستقبلية ذات الصلة باتجاهات المرأة الخليجية نحو العمل بأجر (خارج المنزل) ، في مجتمع تتسم اسواق العمل فيه بالتحيز ضد النساء . وجوهر هذا النموذج النظري المقترح ، يكمن في افتراضين اساسيين (٢٣) ، يذهب اولهما إلى ان اتجاهات المرأة الخليجة نحو العمل في قطاعات بعينها من الاعمال ، هي التي تحدد بدورها طبيعة وحجم مشاركتها في قوة العمل الرسمية في مجتمعاتها . اما الافتراض الثاني فيشير إلى ان اتجاهات اصحاب العمل وصانعي القرار (المديرين) في سائر القطاعات الاقتصادية (أو النشاطات) ملائمة لعمالة النساء الخليجيات . وتستكمل الباحثة رؤيتها لهذا النموذج ، فترى ضرورة ان يكون نموذجاً اجتماعياً ـ اقتصادياً ، يجمع بين جوانحه ، أهم المداخل النظرية السوسيو ـ اقتصادية Socio - economic المتصلة بالنشاط الاقتصادي للمرأة خارج قطاع العائلة . من ثم فهي ترى ان يكون نموذجها النظري (المقترح) ، محاطا بمجموعة من الموجهات الاساسية ، لعل أهمها :

* خصوصية المحتوى الثقافي ـ الاجتماعي .
* نوعية المتغيرات المؤثرة على سوق العمل .
* اتجاهات اصحاب العمل ، وصانعي القرار . نحو عمل المرأة .
* اتجاهات النساء الخليجيات نحو العمل خارج المنزل .

والواقع ، ان هذه الموجهات السابقة ، تعيننا بالفعل على طرح أو بالاحرى الاشارة إلى بعض الجدليات الدائرة الآن ، حول طبيعة مشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل في القطاع الحضري ، (٢٤) ، وسنكتفي هنا ، باثنين فقط ، تتصل اولهما بجدلية العلاقة بين الاعتماد على الخارج (أو التبعية) والاكتفاء الذاتي ، حيث يتردد الآن بقوة شعارات « الاعتماد على الذات » من أجل التنمية الحقيقية ، بينما يستغرق المجتمع في الاعتماد على الغير ، وتعيش قطاعات واسعة من النساء الخليجيات (تحت تأثير تدنى الوعي أو تزييفه) بين تناقضات الكلمة والممارسة ، وتعيشها معا ضمن الاطار الاجتماعي والاقتصادي المحيط بها .

أما الاشكالية الأخرى ، فتدور حول اعتماد المجتمع على قوة عمل بشرية أجنبية ، والمرأة تكاد ان تكون معزولة عن المجتمع ، مطالبة فقط بدورها كأم وربة بيت ، على ان هذه الوظيفة

ذاتها ، قد تحولت إلى وظيفة اشرافية (ان صح التعبير) ، في ظل زيادة اعداد الخدم والمربيات في الاسرة العربية الخليجية .

تلك هي ملامح الصورة الاجمالية لواقع المرأة الخيجية العاملة في القطاع الرسمي المنظم ، ومعدلات مشاركتها في قطاعات الاقتصاد المنتجة في مجتمعها ، ونوعية النشاط الاقتصادي المتاح امامها . . . الخ ، ويتبقى لنا في اطار مهمتنا الراهنة ، التعرف على هذه الابعاد المختلفة في اطار ما اطلقنا عليه دراسة حالة للمجتمع القطري ، ولتكن هذه المهمة هي محور الصفحات القادمة .

ثانياً : قوة العمل النسائية في المجتمع القطري : دراسة حالة

١ ـ المشاركة الاقتصادية للإناث : (الانماط والعوامل المؤثرة)

تدل الاحصاءات الخاصة بعمل المرأة في المجتمع القطري ، شأنها في ذلك شأن باقي مجتمعات الخليج العربي والوطن العربي ككل ، على ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي . والمتتبع لمساهمة المرأة القطرية في سوق العمل الرسمي Formal Sector منذ ظهور نتائج أول تعداد قطري (١٩٧٠) يتبين انها كانت محدودة للغاية . فعدد القطريات العاملات لم يتجاوز حينئذ ٣٨٤ إمرأة ، يعمل معظمهن في القطاع الثالث . أي أن نسبة مساهمة المرأة القطرية لم تتجاوز ٣,٥٪ من القوى العاملة الوطنية في هذه الفترة . على حين بلغت جملة الاناث غير القطريات داخل قطاعات البناء المهني المختلفة ١١٠٩ ، أي أن نسبة القطريات إلى جملة الاناث المشتغلات تمثل ٢٠٪ . وفي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة مساهمة المرأة القطرية في القوى العاملة ٢,٢٪ ، ارتفعت عام ١٩٧٦ إلى ٣,٥٪ . أما في عام ١٩٨٠ فقد زادت مشاركة المرأة القطرية بالنسبة لقوة العمل الوطنية أكثر من ثلاثة أضعاف ماكانت عليه عام ١٩٧٠ ، حيث أصبحت نسبة النساء المواطنات تمثل ١٠,٧٪ من مجموع قوة العمل الوطنية .(٢٥)

وتكشف بيانات التعداد العام للسكان والمساكن بدولة قطر (مارس ١٩٨٦) عن أن نسبة العاملات القطريات لا تتجاوز ١٠٪ من مجموع القوى العاملة . ويمكننا على ضوء البيانات التعدادية المتاحة ، أن نرصد مساهمة النساء في القطاع الحكومي القطري باعتباره القطاع الذي يستوعب الجانب الاكبر من مشاركة المرأة في الحقل الاقتصادي . فإذا مانظرنا إلى العاملات

القطريات داخل إطار قوة العمل النسائية في القطاع الحكومي ، وجدنا أنهن يشكلن ٥٠٪ منها ، إلا ان إسهامهن داخل قوة العمل الكلية (نعنى القطاعات الثلاثة : الحكومي ـ الخاص ـ المختلط) في قطر ، يتراجع بعد ذلك كثيرا . ليصل إلى ١,٩٪ فقط . ولعل ذلك يعود إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتصلة بعمل المرأة القطرية . والتي تقصر نشاطها المهني على مجالات بعينها كالتدريس والتمريض ، والملاحظ أن معظم قوة العمل النسائية تتركز في قطاع الخدمات دون القطاعات الأخرى ، كما أن حوالي نصف النساء اللاتي يزيد أعمارهن عن ١٥ سنة يتفرغن لآدارة الشئون المنزلية (٢٦)

ولعل تلك الملاحظة تمثل واحدة من الخصائص الهامة التي يجب الالتفات إليها ، ونحن في معرض الحديث عن المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية ، وهي احجام نسبة كبيرة من النساء عن الاشتغال بأعمال إقتصادية خارج المنزل ، الأمر الذي يسهم في مزيد من تخفيض نسبة المشتغلين بأعمال اقتصادية إلى مجموع السكان ، وبالتالي فهو يفضى إلى زيادة عبء الإعالة على المجتمع ، إذا إفترضنا أن مساهمة النساء في الأعمال المنزلية أقل انتاجية مما كان يمكن أن يسهمن به من أعمال خارج المنزل . إن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع (تدني نسبة النساء المشتغلات في القطاع الرسمي) يعود بشكل خاص إلى ارتفاع معدلات مشاركة العماله الأجنبية ورخص اجورها كما يعود إلى الحرص على اتباع تعاليم الدين الاسلامي من حيث تفضيل الزواج المبكر للاناث مع النفور من اشتغال المرأة المتزوجة . (٢٧) أو إلى نمط العزلة التي تفرضه الثقافة السائدة في تلك البلاد (٢٨) كما أنها تعود في جزء منها إلى مفهوم خاطيء للنشاط الاقتصادي يدور فقط حول العمل المأجور في القطاع الرسمي ، وكذلك إلى مشكلة قياس عمل المرأة . إن هذه النسبة تقتصر على مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي المنظم . وبالدوام الكامل فحسب . وهي تبين من ناحية ثانية أن مشاركتها في النشاطات التي تجتني الربح المباشر ، هي أقل بكثير من مشاركة الرجل ، وإن وضعها بالنسبة لحقها في العمل المربح والمثمر والمبدع ، هو دون وضع الرجل بدرجات كبيرة . (٢٩)

فإذا ما انتقلنا إلى مساهمة المرأة القطرية في البنية الداخلية للقوى العاملة في القطاع الحكومي ، فبإمكاننا الإشارة إلى واحدة أخرى من السمات الأساسية المميزة لها وهي ، ارتفاع نسبة العاملات القطريات اللاتي يمارسن المهن الفنية العليا ، حيث يمثل توزيع الذكور والاناث

داخل هذه الفئة ، قسمة عادلة بين القطريين (٥١٪ و ٤٩٪ على التوالي) . ولعل ذلك يجد تفسيره في ضوء النمو الكبير الذي طرأ على أعداد القطريات الحاصلات على مؤهلات جامعية منذ منتصف السبعينيات حتى الآن ، واتجاهن صوب الوظائف الإدارية والتعليمية في مجالي التعليم والطب . (٣٠)

على أن أفدح ما تكشف عنه بيانات المشاركة في القوى العاملة القطرية (جدول رقم ٢) يتمثل في تفاوتات واسعة بين الجنسين في معدل النشاط الاقتصادي الخام ، في غير صالح النساء القطريات (٣,٩٪ في مقابل ٣٦,١٪ للذكور القطريين) . غير أن نسبة مشاركة المرأة القطرية في القوى العاملة الوطنية وان كانت ضئيلة ، وخصوصا في قطاع العمل المنظم ـ على نحو ما مر بنا ـ (لا تتعدى ١٠٪ في أفضل الأعوام) ، فهي ضئيلة أيضا بالقياس إلى المستوى العالمي ، حيث تبلغ مساهمة المرأة في ميادين العمل على مستوى العالم ٣٠٪ تقريبا .

جـــدول (٢)
معدل النشاط الاقتصادي الخـــام لإجمالي السكان
(أكتوبر ١٩٨٢)

النـــوع	قطريون	غيرقطريين	اجمالي السكان
ذكـور	٣٦,١	٧٧,٠	٦٤,٤
انـاث	٣,٩	١٥,٦	٩,٧

المصدر : مكتب المتـابعـة لمجلس وزراء العمـل والشئـون الاجتمـاعيـة بالدول العربية الخليجية سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (رقم ١٣) ، ص٢٣٦ .

ويكاد يتفق معظم الدارسين بأن ثمة متغيرين اساسيين يتعلقان بمشاركة المرأة في القوى العاملة ، ويتركان تأثيرا واضحا على معدلاتها ، وهما العمر والتعليم . فبالنظر إلى متغير العمر ـ أنظر جدول رقم (٣) ـ نجد أن معدلات مشاركة الاناث القطريات في قوة العمل ، تبلغ أقصى مستوى لها عند الاناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٢٩ عاما ، عما هي عند النساء في سائر الشرائح العمرية الأخرى ، اذ تبلغ ١٨,٥١٪ ، ثم يليها الفئة العمرية ٣٠ ـ ٣٤ حيث تبلغ معدلات الاشتراك عند النساء في هذه الفئة ١١,٤٩٪ . والواقع أن هذه المعدلات القطرية تعد منخفضة أيضا إلى حد كبير ، بالمقارنة بمعظم الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، حيث تزداد معدلات المشاركة عند النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين الـ ٢٠ و ٢٥ عما هي عما عليه

عند النساء في سائر الشرائح العمرية . ويدل ذلك على أن معظم النساء في الدول المتقدمة يعملن قبل حملهن الأول أكثر مما يعملن بعده . ولكن الملاحظ أن النساء اللواتي بلغن الأربعين فأكثر ، يملن إلى دخول سوق العمل مجددا ، ربما بعد التحاق أولادهن بالمدارس فعلا ، حيث لا يمثل الالتحاق بالعمل ، خروجا على التزامهن بادوارهن الاسرية . وبين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ كان ازدياد معدلات اشتراك المرأة في الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، أسرع في شريحة الأعمار ٢٥ ـ ٣٩ . وهذا يعني أن ترك صغار الأمهات لعملن بعد الولادة ، أضيق حدودا مما كان عليه في الماضي . ولكن تبين أن معدل المشاركة يهبط هبوطا لا يستهان به بعد ولادة الطفل الثالث (٣١)

جـــدول (٣)

معدلات المشاركة في القوة العاملة طبقا للعمر والنوع والمواطنة

(١٥ سنة فأكثر)

(تقديرات الأمم المتحدة سنة ١٩٨٦)

فئات العمر	المواطنون			غير المواطنين			المجمـــوع		
	ذكور	انـاث	المجموع	ذكور	انـاث	المجموع	ذكور	انـاث	المجموع
١٥ـ١٩	١٤,٤١	١,٤١	٧,٩٣	٢٩,٦٠	٢,٦٥	١٧,٣٥	٢٤,٣٥	٢,٢٠	١٣,٩٠
٢٠ـ٢٤	٦١,٣٠	١٤,٣٠	٣٧,٥٨	٩٤,٣٠	١٥,٠١	٥٨,٩٣	٨٦,٤٦	١٤,٨١	٥٣,٤١
٢٥ـ٢٩	٩٤,٢٣	١٨,٥١	٥٥,٨٧	٩٩,٠٠	٢٤,٦٤	٨٠,٧٥	٩٨,٥٤	٢٣,١٠	٧٧,٢٧
٣٠ـ٣٤	٩٨,٢٥	١١,٤٩	٥٣,٤٨	٩٩,٥٠	٣٤,٣٩	٨٦,٦٣	٩٩,٤١	٢٨,٥٤	٨٢,٧٧
٣٥ـ٣٩	٩٦,٧٧	٥,١٥	٤٨,٤٢	٩٩,٧٠	٤٨,٢٥	٨٩,٨٦	٩٩,٤٨	٣٦,٣٥	٨٤,٨٢
٤٠ـ٤٤	٩٢,٠٤	٣,٢٣	٤٤,٦٥	٩٩,٦٠	٤٥,٠٨	٨٧,٢٦	٩٨,٨٧	٣٢,٦٨	٨٠,٨٠
٤٥ـ٤٩	٨٥,٣٧	٢,٥٧	٤٢,٢٤	٩٩,٥٠	٣٢,٣٠	٨٥,٤٢	٩٧,٨٧	٢١,٩٦	٧٧,٧٩
٥٠ـ٥٤	٧٩,٦٩	١,٠٣	٤٠,٦٥	٩٩,٦٢	٣٠,٥٦	٨٧,٤٥	٩٦,٣٨	١٦,٦٠	٧٦,١٤
٥٥ـ٥٩	٨٣,٩٧	١,٥١	٤٤,٢٤	٩٩,٧٤	٨,٣٣	٨٥,٢٢	٩٦,٧٥	٤,٦٨	٧٣,٩٢
٦٠ فاكثـــر	٥٣,٠١	٠,٧٠	٢٧,٣٩	٩٩,٣٠	٩,١٤	٨٠,٥٢	٧٣,٥٣	٢,٠٧	٤٧,٨٠
معدل النشاط الخام	٣٤,٤٧	٣,٩١	١٩,١٧	٨٠,٥١	١٧,٨٧	٦١,٧٨	٧٠,٩٢	١٢,٥٤	٥٠,٢٨
معدل النشاط المعدل	٦٩,٥٣	٧,٦٣	٣٨,٠٢	٩٥,٠٥	٢٦,٤٥	٧٧,٦٣	٩١,٦٤	٢٠,٤٤	٧٠,١٢

المصدر : الامم المتحدة ، االلجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر مذكور في نهاية الدراسة ، جدول رقم (٨)، ص١٧٠

أما إذا انتقلنا إلى متغير التعليم ، فالواقع إن التعليم والتدريب يزيد من امكانية المرأة على العمل ، ويرفع مستوى توقعاتها في الحياة ، ويساهم في تحسين فرص التوظيف أمامها . تؤكد هذه النتيجة العديد من الدراسات والبحوث والبيانات الاحصائية التي أتيح لنا الاطلاع عليها ، إذ تبين أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، ترتفع بارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه . فالمرأة الحاصلة على مؤهلات دراسية ، لا تقبل على مباشرة الأعمال المنزلية اليومية وتميل إلى الاستعانة بأفراد آخرين (الخدم) لانجاز هذه الاعمال التقليدية ، وتسعى جاهدة للاستفادة من تلك المؤهلات التي حصلت عليها بالتحاقها بعمل خارج المنزل (٣٢) . ولعل هذه الفرضية تتكشف بشكل واضح من خلال معطيات الجدول رقم (٤) .

ويتبين من معطيات الجدول (٤) أن ٧٦,٢٪ من العاملات القطريات يحملن مؤهلا متوسطا (ثانويا) فما فوق ، بينما لا تتجاوز نسبة الذكور القطريين الذين يحملون ذات المؤهلات ٢١٪ . كما بلغت نسبة القطريات الناشطات اقتصاديا داخل قطاع التعليم الثانوي ودون الجامعي ٤٠,٩٪ مقابل ١٢٪ بالنسبة للنشطين اقتصاديا .

ولعل هذا يعني أن المرأة القطرية لم تلتحق بسوق العمل إلا بعد أن تزودت بالعلم والمعرفة ، وباتت قادرة على المساهمة في قوة العمل ، وشغل تلك المهن التي تتطلب نوعا من التأهيل والإعداد كالتدريس مثلا أو المهن الطبية .

ونظرا لارتفاع معدلات النمو للاناث الملتحقات بالنظام التعليمي ، يمكننا الاستنتاج بأن معدلات النمو في مشاركة الاناث المتعلمات في قوة العمل المتعلمة ، سترتفع بزخم أكبر من معدلات النمو لمشاركة الذكور . وهذا يعني في التحليل الأخير أن استشراف مستقبل العرض من القوى العاملة النسائية ، خلال الفترة القادمة ، ستكون معدلاته عالية ، ومتحيزة نسبيا إلى الاناث ، الأمر الذي يفرض علينا ضرورة إعادة النظر في اتجاهات الاناث التخصصية في النظام التعليمي ، لفتح مجالات أخرى لعمل المرأة ، وتقوية عوامل الجذب نحو بعض المهن الجديدة في القطاعات الانتاجية ، إضافة إلى المهن المتصلة بالتعليم الفني .

جـــدول (٤)

التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب الحالة الاجتماعية والجنسية والنـــوع

	قطريـــون		غيرقطريين	
الحالة التعليمية	ذكـور	انـاث	ذكـور	انـاث
أميـــون	٢٨,٢	١٠,٥	٣٠,٦	٣٤,٩
يقرأون ويكتبون	٢٣,٤	٤,٩	١٨,٩	١١,٩
الابتدائية وما يعادلها	١٦,٣	٤,١	١٠,٧	٤,٦
الاعدادية وما يعادلها	١١,١	٤,٤	١٠,٥	٥,٢
الثانوية وما يعادلها	٩,٥	٢٦,٨	١٣,٦	١٦,٢
الدبلـــوم	٢,٥	١٤,١	٤,٧	٨,٧
البكالوريـوس	٨,٥	٣٣,٥	١٠,٢	١٦,٩
الدراسات العليا	٠,٤	١,٨	١,٩	١,٥

المصدر :

احتسب من : دولـة قطـر ، الجهـاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، مصدر مذكور في نهاية الدراسة ، ١٩٨٤ .

٢ ـ المرأة والعلاقات الانتاجية :

إن دراسة تركيب القوى العاملة من السكان حسب الحالة العملية ، تعتبر من الخصائص الهامة ، لما لها من دلالة على المستوى الاقتصادي . تؤكد الأرقام الواردة بالجدول رقم (٥) إن العـلاقـة الانتاجية الأساسية السائدة هي علاقة العمل بأجر نقدي ، حيث تصل بين الذكور ٩٧,٩٣٪ من جملة النشطين اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) ، مقابل ٩٩,٨٧٪ للاناث اللاتي يعملن بشكـل خاص في القـطاع الحكومي ، وهو اتجاه يتفق مع الطبيعة المحافظة للمجتمع القطري

بالنسبة لإشتغال الإناث في الأعمال الحرة . ومن بعد هذه الحالة العملية (العمل بأجر نقدي) تتدهور باقي الحالات سواء للذكور أو للاناث ، حيث تتضاءل معدلات مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي طبقا لباقي التصنيفات المدرجة بالجدول ، فلا تصل في أي منها إلى ١٪ باستثناء فئة « من يعمل لحسابه » .

ولعل هذا التوزيع للسكان الناشطين اقتصاديا ، يؤكد لنا الدور المتعاظم الذي يلعبه القطاع الحكومي القطري في انجاز وإدارة المشروعات العامة والاشراف على الخدمات الاجتماعية ، كما يعبر بدوره عن النمو الهائل لذلك القطاع (الحكومي) منذ عقد السبعينيات وحتى الآن . ولن يصعب علينا تفسير ذلك ، خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار المزايا المرتبطة بالعمل الحكومي (ماديا ومعنويا) . فضلا عن كونه يسمح بقدر من الفصل الواضح بين الجنسين في مجال العمل ، ربما يتعذر توفيره في القطاع الخاص .

جـــدول (٥)

السكان الناشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر)

حسب النوع والحالة العملية (١٩٨٦)(*)

النوع / الحالة العملية	ذكـــور		انـــاث		المجمـــوع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
صاحب عمل	١٦١٤	٠٠,٨٩	١١	٠٠,٠٥	١٦٢٥	٠٠,٨١
يعمل لحسابه	١٩٢١	٠١,٠٦	١٠	٠٠,٠٥	١٩٣١	٠٠,٩٦
يعمل بأجر نقدي	١٧٧٠٣٠	٩٧,٩٣	١٩٤٥٨	٩٩,٨٧	١٩٦٤٨٨	٩٨,١٢
يعمل بدون اجر لدى الأسرة	٧١	٠٠,٠٣	٣	٠٠,٠١	٧٤	٠٠,٠٣
غير مبين	١٢٠	٠٠,٠٦	—	—	١٢٠	٠٠,٠٥
المجمـــوع	١٨٠٧٠٥٦	١٠٠	١٩٤٨٢	١٠٠	٢٠٠٢٣٨	١٠٠

المصدر : دولة قطر، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (٨)، يوليو ١٩٨٨ ، جدول رقم (١١)، ص٢٢

- احتسبت النسب المئوية بمعرفة الباحث .

(*) لا يشمل المتعطلون الجدد .

٣ ـ المرأة وعلاقتها بقوة العمل :

تعد دراسة قوة العمل في مجتمع ما ، من أهم جوانب دراسته السكانية والاقتصادية معا . فهي تعكس بوضوح مجموعة من الخصائص الديموجرافية المتصلة بتكوين هرمها السكاني ، والمرحلة الديموجرافية التي يمر بها مجتمعها ، ونسبة الإعالة والبطالة بين أفرادها ، فضلا عن النواحي الاجتماعية المترابطة معها ، مثل نسبة الاناث في قوة العمل الكلية ، وأوجه النشاط المختلفة اللاتي تسهمن فيها . . . الخ . كما أنها من الناحية الاقتصادية تعبر عن توزيع قوة العمل في كافة قطاعات الاقتصاد ، وبين مختلف مستويات العمالة ، ويترابط كل ذلك ليوضح جوانب شتى من اقتصاديات المجتمع ودرجة صلابته وقدرته على مواجهة الأزمات .

وبالنظر إلى جدول (٦) يتبين حقيقة أساسية تتصل بقوة العمل الأنثوية في قطر ، مفادها أن معدل نشاط الاناث القطريات لا يتعدى ٥ ، ٧٪ ، وهو معدل متدني بالقياس إلى معدل نشاط الذكور البالغ ٦٨٪ . وبطبيعة الحال فإن ضعف علاقة المرأة القطرية بقوة العمل (٣٣) يفسر بعوامل اقتصادية ، فهي (أي المرأة) مكفولة من الناحية المادية طوال حياتها ، بصرف النظر عن حالتها الاجتماعية ، وإن أسرتها مسئولة عن الانفاق عليها ورعايتها . أو بعوامل اجتماعية تتصل بالدور التحكمي للرجل ، وبمواقف متخذي القرارات والقادة التي تحول دون تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في النشاط الاقتصادي ، أو بسبب بعض التقاليد المتوارثة في المجتمع ، والتي لم تستجب على نحو كاف إلى مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ، بل حرصت إلى حد بعيد على الحفاظ على الدور التقليدي للمرأة كزوجة وكأم خلال فترة حياتها بعد بلوغها سن الرشد ، ومارست سائر الضغوط على المرأة العاملة ، من أجل الاضطلاع بالمسئولية الكاملة المترتبة على عملها خارج المنزل ، وعلى وظائفها التقليدية على حد سواء (٣٤) . ومن الملاحظ ان حوالي نصف النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن خمسة عشر عاما يتفرغن للعمل « التوالدي » ، ولا يمارسن أو يلتحقن بالعمل « الانتاجي » في الاقتصاد الرسمي (٣٥) .

ومن بين هذه العوامل التي ساهمت أيضا في الحد من علاقة المرأة القطرية بقوة العمل في مجتمعها ، ارتفاع نسبة الأمية بين جنسها ، وبالتالي فإن درجة الوعي والاحساس بالمشكلة ، وتحمل المسئولية العملية تعتبر متدنية إلى حد كبير . يدخل في ذلك أيضا أن اتاحة فرص التعليم المجاني للمرأة ، قد أفضى إلى تخريج أعداد ضخمةمن الاناث قد يضيق سوق العمل على

استيعابها ، ومن ثم فإن زيادة أعداد الاناث في كافة مراحل التعليم في المدارس والكليات ، لم يؤد بالضرورة إلى زيادة حجم القوى العاملة من الاناث ، إذ أن تعليم المرأة ينظر إليه في كثير من الأحيان على اعتبار أنه يهيىء المرأةلتكون زوجة وأما ، أكثر مما يهيئها لدخول سوق العمل . ولعل هذا التوجه يتأكد من خلال نتائج بعض الدراسات التي أجريت حديثا على طالبات جامعة قطر ، حيث أظهرت نتائج واحدة من الدراسات الميدانية حول الأسباب التي تدفع الفتاة القطرية إلى التعليم الجامعي ، أن الأغلبية من الفتيات ترى أن الدافع إلى التعليم الجامعي هو الحصول على المؤهل الدراسي ، وليس الالتحاق بالوظيفة الحكومية (٣٦) .

جـــدول (٦)

سكان قطر حسب النوع والعلاقة بقوة العمل

(١٥ سنة فأكثر) : (١٩٨٦)

النوع	ذكـــور		انـــاث		المجموع	
العلاقة بقوة العمل	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
النشطون اقتصاديا						
يعمل	١٧٩٧٦٤	٦٧,٤٢	١٩٤٤٩	٠٧,٢٩	١٩٩٢١٣	٧٤,٧١
متعطل سبق له العمل	٩٩٢	٠٠,٣٧	٣٣	٠٠,٠١	١٠٢٥	٠٠,٣٨
متعطل جديد	٧٩١	٠٠,٢٩	١٥٣	٠٠,٠٥	٩٤٤	٠٠,٣٤
المجمـــوع	٨١٥٤٧	٦٨,٠٨	١٩٦٣٥	٧,٣٥	٢٠١١٨٢	٧٥,٤٣
غير النشطين اقتصاديا						
طالب متفرغ	١٠٦٩٧	٠٤,٠١	١١٤١٥	٠٤,٢٨	٢٢١١٢	٠٨,٢٩
متفرغة لأعمال المنزل	صفـــر	—	٣٨٣٢٥	١٤,٣٧	٣٨٣٢٥	١٤,٣٧
لايعمل ولايبحث عن عمل	١٤٩٠	٠٠,٥٥	٩١٦	٠٠,٣٤	٢٤٠٦	٠٠,٨٩
عاجـــز	١٠٤٦	٠٠,٣٩	٩٠٠	٠٠,٣٣	١٩٤٦	٠٠,٧٢
أخـــرى	٣١١	٠٠,١١	١٦٨	٠٠,٠٦	٤٧٩	٠٠,١٧
المجمـــوع	١٣٥٤٤	٥,٠٦	٥١٧٢٤	١٩,٣٨	٦٥٢٦٨	٢٤,٤٤
غيرمبيـــن	١٤٩	٠٠,٠٥	٢٦	٠٠,٠١	١٧٥	٠٠,٠٦
المجموع العام	١٩٥٢٤٠	٧٣,٢٢	٧١٣٨٥	٢٦,٧٧	٢٦٦٦٢٥	١٠٠

المصدر : دولة قطر ، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٨٦ ، مصدر مذكور في نهاية الدراسة . جدول رقم (٩)، ص ٢٩
- حسب النسب المؤية بمعرفة الباحث

٤ ـ المرأة والبناء المهني : الهياكل الأساسية :

لعله من المفيد هنا أيضا ، أن نتوقف قليلا أمام هيكل قوةالعمل ، ومدى استيعابه للعمالة النسائية القطرية . يساعدنا على ذلك بيانات الجدول رقم (٧) ، والذي يتضمن توزيع القوى العاملة القطرية طبقا للنوع والمهنة (١٩٨١) . تكشف قراءة هذا التوزيع المئوي لقطاع المرأة داخل البناء المهني القطري ، عن حقيقة ليست خافية على الجميع ، ولكن لابأس من الإشارة إليها هنا ، لادارك جدية التحدي الذي يواجه التنمية القطرية ، وهي انحسار مساهمة المرأة القطرية في مجال الاستخدام بوجه عام . فعدد القطريات الملتحقات بالقطاع الرسمي للعمل لم يتجاوز ١٤٣ إمرأة تعمل معظمهن في أقسام المهن التي تعتبر مناسبة للمرأة في المجتمع الخليجي مثل المهن الفنية العليا (٧٥٪ تقريبا) يلي ذلك مباشرة العاملات بالمهن الخدمية (حوالي ١٥٪) ، ثم تأتي المشتغلات بالأعمال الكتابية والإدارية (١٠٪ تقريبا) . وهذايعني أن سوق العمل قد أصبح ينتقي من الاناث أصحاب المستويات التعليمية المتوسطة والعالية ـ على نحو ما مر بنا قبلا ـ حتى يكاد هذا القسم من النشاط الاقتصادي أن يشكل أكبر مجالات العمل سيطرة على العمالة النسائية في قطر . ولعل قراءة متأنية للجدول ذاته ، تكشف لنا عن محدودية فرص العمل في قطاع المرأة ، حيث تدور هذه الفرص في فلك الممارسات العلمية والفنية من جانب ، والخدمة الإدارية الكتابية من جانب آخر . وهي بطبيعة الحال مجالات محدودة ، يجب أن نلتفت إليها ، وان نوسع من نطاقها ، وخصوصا أن شبح البطالة المقنعة يطل برأسه في أغلب النشاطات المتصلة بقطاع الخدمات الحكومية ، وقطاع الخدمات الأهلية ، وقطاع التجارة (٣٧) . يعزز من هذا المطلب أيضا ، أن المجتمع القطري (والخليجي بوجه عام) قد طرأت عليه بعض التطورات التي من شأنها أن تغير من وضع المرأة ، وأن تفتح لها آفاق جديدة في البناء المهني لمجتمعها ، فقد تزايدت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة عند الاناث في سن العمل ، كما ارتفعت معدلات التحاق الاناث بالمدارس ، وها هي الجامعة خلال عقد واحد (١٩٧٧ ـ ١٩٨٨) تسهم في تخريج ٣١٢٧ خريجة (بما يعادل ثلاثة أضعاف أقرانهم الخريجين القطريين) ، علاوة على ذلك فثمة جهود رائعة لتطوير قطاعات الصناعة والخدمات ، فضلا عن نمو ظاهرة التحضر على نحو غير مسبوق في البلاد غير النفطية (٣٨) .

جـــدول (٧)

القطريون النشطون اقتصاديا حسب أقسام المهنة والنوع (١٩٨١)

النوع / أقسام المهن	ذكـــور		انـــاث		المجمـــوع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
علميون وفنيون	١٢٣	١٠,٧٠	١٠٧	٧٤,٨٢	٢٣٠	١٧,٧٩
المشتغلون بالأعمال الادارية والتنفيذية	٩٨	٨,٥٢	٤	٢,٨٠	١٠٢	٧,٨٩
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٢٥٧	٢٢,٣٥	١١	٧,٦٩	٢٦٨	٢٠,٧٣
عمال البيع	٩٦	٨,٣٥	..	٠,٠٠	٩٦	٧,٤٢
الخدمـــات	٢٥٨	٢٢,٤٣	٢١	١٤,٦٩	٢٧٩	٢١,٥٨
الزراعة والصيد	٤	٠,٣٥	..	٠,٠٠	٤	٠,٣١
حرفيون وعمال الانتاج	٣١٣	٢٧,٢٢	٠٠	٠,٠٠	٣١٣	٢٤,٢١
غيرمصنف	١	٠,٠٩	٠٠	٠,٠٠	١	٠,٠٨
المجمـــوع	١١٥٠	١٠٠	١٤٣	١٠٠	١٢٩٣	١٠٠

Source : Demographic, Social & Economic Household Characteristics in Doha & its Suberb Table 26, p. 80.

نقلا عن حامد أبو جمرة ، اجمالي السكان وقوة العمل ، مصدر مذكور في نهاية الدراسة، ص١٩٦

ـ الأعداد المطلقة بالألف .

٥ ـ المرأة وتقسيم العمل الاجتماعي :

يمكننا أن نستكمل مناقشتنا للخصائص الاقتصادية للمرأة القطرية العاملة ، بمحاولة التعرف على توزيـع الانـاث القطريات على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ، على النحو الوارد بالجدول رقم (٨) .

والواقع أن تلك التقديرات تؤكد توقعاتنا السابقة ، حول سيادة وتمركز الاناث النشطات اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) في مجالات خدمات المجتمع والخدمات الشخصية (٣٩ , ٩٨٪) باعتباره القـطاع الـرئيسي الـذي يستـوعب العمالة النسائية القطرية . ولعل هذه الحقيقة بدورها ، قد خلصت إليها بيانات التعداد العام للسكان والمساكن بدولة قطر (مارس ١٩٨٦) ، حيث توضح هذه البيانات أن نشاطات « خدمات المجتمع واجتماعية » تستوعب ١٣ , ٩٣٪ من مجموع الاناث النشطات اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) بما في ذلك غير القطريات (٣٩) .

جـــدول (٨)

التوزيع المئوي للنشطين اقتصاديا حسب القطاع والنوع

(قطريون فقط) ١٩٨٦

القطاع / النوع	ذكـــور	انـــاث	جملـــة
الزراعـــة	٠,٠٨	٠,٠٠	٠,٠٧
الصناعـــة :			
المناجم والمحاجر	٥,٤٤	٠,١٥	٠٤,٩٠
الصناعات التحويلية	٢,٥٢	١,٤١	٢,٤١
الكهرباء والغازوالماء	٢٢,٢٠	٠,٠٠	١٩,٩٣
التشييد والبناء	١,٠٧	٠,٠٠	٠٠,٩٦
الخدمـــات :			
تجار الجملة والتجزئة	٩,٠٣	٠,٠٠	٨,١١
النقل والتخزين والمواصلات	٠,٥٣	٠,٠٠	٠,٤٨
التمويل وخدمات الأعمال	٠,٩٨	٠,٠٥	٠,٨٨
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	٥٨,١٥	٩٨,٣٩	٦٢,٢٦
المجمـــوع	١٨٠٨١	٢٠٥٦	٢٠١٣٧
٪	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : مستخرجة من الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر مذكور في نهاية الدراسة ، الجدولين (١٠)، (١١)، ص ص ١٧٢/١٧٣ .

إن أهم ما نخلص إليه هنا هو « التركيز » التوزيعي لقوة العمل النسائي في قطاع الخدمات بشكل خاص ، حيث يضم قرابة ٩٥٪ من مجموعة قوة العمل في فئة « خدمة مجتمع واجتماعية » ، على حين تتوزع النسبة الباقية على سائر النشاطات الاقتصادية الأخرى . أي أي هناك نوعان من « التركيز » النسائي في سوق العمل ، النوع الأول هو تركز النساء العاملات في اعمال الخدمات

(خدمة مجتمع واجتماعية) . أما النوع الثاني فقد كان تركزا مهنيا وفنيا ، حيث بلغت نسبة النشطات اقتصاديا في بداية الثمانينات ثلاثة الأرباع من اجمالي النشاطات القطريات .

أن هذا التركز المكثف في فئة المهنين والفنيين يعود اصلا إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة القطرية العاملة التي تقوم بشكل خاص بمهنتي التدريس والتمريض . على أن مساهمة النساء في الأعمال الكتابية والخدمية لا تكاد تختص بها المرأة القطرية دون غيرها ، فهي ظاهرة ملحوظة في العديد من المجتمعات الخليجية والعربية وخصوصا في الكويت ولبنان والمغرب وتونس والأردن ومصر .

وبشكل عام ، تظل معدلات مشاركة المرأة القطرية في قطاعات الاقتصاد المنتجة ، متدنية إلى حد كبير ، إذا ما قورنت بمعدلات مشاركة أقرانها الرجال ، بينما يستقطب قطاع الخدمات (بالمفهوم الواسع) الأغلبية الساحقة من النساء العاملات في قوة العمل . ولعل أسباب ذلك قد اجملناها في أكثر من موضع سابق من هذه الدراسة .

ملاحظات وتوصيات ختامية :

اشار استعراضنا للوضع الاقتصادي للمرأة في الخليج العربي ، إلى أن الصورة الإجمالية العامة للمرأة الخليجية ، تبدو في كثير من الأحيان في حاجة إلى مزيد من المعطيات ذات الصلة ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالأمية ، والاوضاع الزواجية المختلفة ، ونوع العمل . . . الخ ، وهي كلها جوانب مفتقده سواء على المستوى الاحصائي ، أو على المستوى البحثي لمشروعات وبحوث المرأة في هذه المنطقة من العالم .

غير أننا نجد من الضروري في إطار العرض الراهن ، الاشارة إلى جانبين رئيسيين يتعين الالتفات اليهما عند نظر قضية المرأة في مجتمع الخليج العربي . يدور الجانب الأول على ضرورة التأكيد على التكامل بين الجنسين ، ووضع حد للتمييز الممارس احيانا بين الذكور والاناث في بعض مجالات الاستخدام والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية . لقد حان الوقت الذي يتعين فيه ان ندرك ، ان هذه الوظائف التي اتجهت اليها المرأة ، لم تكن بسبب ميل طبيعي أو مغروس لديها ، بقدر ماهي افراز للواقع الاجتماعي والاسري الذي فرض عليها دورا ، كأنه قدرها ومصيرها الذي لا فكاك منه (٤٠) . كما أن الاوضاع والمكانات النمطية الحالية التي تضطلع

بها المرأة هي من صنع المؤسسات والنظم الاجتماعية التي صاغها المجتمع ، لضمان علاقات وقيم اجتماعية معينة .

ان الملاحظة الهامة التي نود تسجيلها هنا ، هي أن اي تغيير في أي جانب من جوانب حياة المرأة ، يؤثر على الجوانب الأخرى ، فتحسين تعليم البنات ، يحدث اثره الهام عندما يكون مصحوبا بفرص عمل أفضل ، وهذه لاتكون مجدية ، الا في ظل مجتمع يسعى إلى ازالة كل المعوقات من طريقها ، وييسر لها فرص العمل بأجر في كل القطاعات ، ويقر لها حقوقها الشخصية والمدنية ، وصولا إلى مجتمع الامكانات المتساوية . ان اجراء مثل هذه التغيرات الضرورية ، يعني الاعتراف بالمرأة لا باعتبارها زوجة وأما ، وانما بإعتبارها عضواً اساسياً ومفيدا في المجتمع . وهذا يعني ان تتولى المرأة بنفسها زمام الأمور فيما يتعلق بتشكيل وجهة حياتها ، وتنمية مجتمعها . كما يعني أيضا ، إعادة التفكير في خطط التنمية منذ البداية ، بحيث توضع قدرات المرأة وحقوقها واحتياجاتها في الاعتبار في كل مرحلة ، وبحيث تستمد مكانتها وأمنها من اسهامها الكلي في المجتمع ، لا من انجابها للأولاد فحسب . وتؤكد مختلف الخبرات المجتمعية أن للاستثمار في المرأة قيمة اقتصادية محددة ، وإن كانت غير قابلة للقياس كما ، فالعائد سيكون نهجا للتنمية يحقق أفضل استخدام للموارد ، ونموا أبطا وأكثر توازنا في القوى العاملة ، وأمانا للأسرة ، فضلا عن ـ وهذا هو المهم ـ امكانية تحسين الصحية والتعليم والغذاء والنمو الشخصي لا بالنسبة لقطاع المرأة فحسب ، وأنما أيضا بالنسبة لجميع القطاعات السكانية (٤١) .

أما عن الجانب الثاني فيختص ببعض المقترحات المتصلة بنقص المعلومات الكمية والنوعية الحيوية للمرأة . وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي :

أ ـ ضرورة توسيع دائرة الاحصاءات الوطنية المتصلة بالتوظيف والاستخدام ، واجراء المزيد من البحوث الميدانية والقياسات الكمية لعمل المرأة غير المدفوع الأجر ، ولعملها في القطاع غير الرسمي ، وتحديد قيمة اقتصادية لعمل المرأة في هذه القطاعات العائلية . يدخل في ذلك أيضا ضمان توافر المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصلة بالمرأة ، وتزويد الباحثين بمعلومات دقيقة وكاملة عن المسئوليات الانتاجية والتوالدية للمرأة .

ب ـ تعزيز وتطويرالتوعية الاجتماعية الرامية إلى إزالة أو تخفيف ما تبقى من معارضة تعليم

الانـاث ، والعمـل على فسح المجال أمامها لدخول سوق العمل لتحل محل الأيدي العاملة غير المواطنة ، فيما يناسبها من مهن أو وظائف .

جـ - تطوير التعليم الفني والمهني ، وافساح المجال للاناث للانخراط فيه ، بما يعطي هذه البرامج جدوى أكبر في سوق العمل والانتاج ، لكي تستطيع الدولة تحقيق جانب من الاكتفاء الذاتي مستقبلا .

د - العمـل على استحداث وتطوير القوانين والأنظمة التي من شأنها تحفيز عمل المرأة ، وتسهيله ، وتباعد بينها وبين منافسة العاملات الأجنبيات لها في المهن والوظائف التي تستطيع الوفاء بها ، والتي لا تتعارض مع تقاليد المجتمع ، دون الوقوع في أسر هذه التقاليد .

وختاماً ، فإن الأمل يحدونا في أن تؤدي محاولتنا هذه إلى اتساع دائرة الحوار حول الموضوع ، لتكمـل بعض أبعـاده ، وتنـاقش بعض خصـائصـه التي طرحناها ، خاصة إذا استطاع زملاء آخرون ، إثراء هذا الحوار من خلال اطلاعهم على مختلف الخبرات المجتمعية الأخرى ، والتي تميز أوضاع المرأة في الوطن العربي في المشرق والمغرب ، ومحاولة الإفادة منها في تطوير وضع المرأة في الخليج والجزيرة العربية ، في السياق الحضاري لقضية المرأة في الوطن العربي .

الهوامش والمراجع

١ - اكتفى بالإشارة هنا إلى بعض الدراسات الحديثة التي كتبتها باحثات من الخليج العربي ، والتي تعكس اهتمامهن بقطاع المرأة ، وتعبر عن رأي المرأة ووجهة نظرها ، وتقويمها لعمالة النساء . انظر :

* جهينة سلطان سيف العيسى ، نظرة المرأة العاملة لذاتها : النموذج القطري ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد ٣٢ ، جامعة الكويت خريف ١٩٨٨ ، ص ص ٧٨/ ١٠٥ .

* دلال فيصل الزبن ، مفهوم العمل عند المرأة الكويتية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩ .

* شيخة عبد الله المسند ، التغير في وضع المرأة القطرية : التعليم والعمل ، ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين (الجزء الثاني) ، الدوحة (٢٥ - ٢٨ فبراير ١٩٨٩) ، جامعة قطر ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، ١٩٩١ ، ص ص ٢١١/ ٢٣٤ .

* موزه عبيد غباش ، أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الامارات العربية المتحدة ، في : شئون اجتماعية ، العدد ١٨ ، جمعية الإجتماعيين ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٣٣/ ١٥٥ .

٢ - حول الاهتمامات الحديثة للمشتغلين بانثروبولوجيا وسوسيولوجيا العمل ، نحيل القارىء إلى مطالعة المقدمة التي كتبها أحمد أبو زيد لكتاب دلال فيصل الزبن ، مفهوم العمل عند المرأة الكويتية ، مصدر سابق ، ص ص ١/ ٥ .

٣ - انظر رؤية خليجية حول الاشكالية الدائرة في مجتمع الخليج العربي النفطي ، حول الاعتماد المتزايد على العمالة الاجنبية في وقت يتم فيه عزل النساء الخليجيات داخل اسرهم ، أو تهيئتهن لبعض الأعمال الانتقائية دون غيرها في : محمد الرميحي ، أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٤٧/ ٢٥٠ .

٤ - انظر على سبيل المثال :

* محمد الرميحي ، واقع المرأة الخليجية ، في : أعمال المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج العربي ، دراسات حول اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي (٢١ - ٢٤ ابريل ١٩٧٥) ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص ٥ .

* محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٥ .

* عادل حسن غنيم وآخرون : التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٩

* باقر النجار ، معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وامكانيات الحل ، في : اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩٣ .

٦ - اعتمدنا في تقدير نسبة مشاركة المرأة الخليجية في عملية التنمية على ما اورده الخطيب في دراسة موثقة في المصدر التالي :

* عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية ، المستقبل العربي ، العدد (٤٠) ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٩٠ .

وحول عمالة النساء ، اكتفي هنا بالإشارة إلى معالجة حديثة لقضية المشاركة النسائية في قوة العمل ، في الدراسة الشمولية التي أعدها الحسيني حول البناء المهني القطري استنادا إلى احدث التعدادات القطرية . انظر :

* السيد الحسيني ، ملامح البناء المهني القطري (١٩٧٠ - ١٩٨٦) في : اعمال ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين (الجزء الأول) ، مصدر سابق ، ص ص ٤٤١/٤٤٢ .

وتوفر لنا الدراسة الهامة التالية بيانات تفصيلية أكثر حول مساهمة أبناء الخليج في سوق العمل الوطني :

J . S Briks and C. A Sinclar, Nature and Process of the Labour Importing the Arab Gulf States Kuwait, Qatar and the United Arab Emirates, (TLO) Geneva, 1978.

٧ - السيد الحسيني وآخر ، القوى العاملة والتنمية في قطر ، التقرير الاول (القطاع الحكومي) (تحت الطبع) ، جامعة قطر ، ١٩٩٠ ، ص ٥٩ .

٨ - انظر : عبد الرؤوف الجرداوي ، مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها ، هالي للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٧٦ .

٩ - اعتمدنا في الحصول على هذه البيانات الاحصائية على المصدر التالي : سلطنة عمان ، مجلس التنمية ، المديرية العامة للاحصاءات الوطنية ،

الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٨٩ ، جدول رقم ٦٣ ، ص ١٢٦ .

١٠ - المصدر السابق مباشرة ، جدول رقم ٦٥ ، ص ص ١٣٠/١٣٢ .

١١ - عبد الرازق فارس الفارس ، تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة ، شركة كاظمة للطبع والنشر ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٧ .

١٢ - انظر : فريده الأغا وعائشة المانع ، دراسة استقصائية بشأن البحوث المعدة عن المرأة في منطقة الخليج العربي ، فصل في : اليونسكو ، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي ، اليونسكو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٥٠ .

١٣ - السيد الحسيني : القوى العاملة والتنمية . . ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

١٤ - منظمة العمل الدولية ، الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لسكان دولة البحرين (تعداد السكان والمساكن ١٩٨١) ، طنجة ، ١٩٨٧ ، ص ٨٢ .

١٥ - المصدر السابق مباشرة ، ص ٩٩ .

١٦ - المصدر السابق ، ص ص ١٠٢ / ١٠٣ .

١٧ - دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المرأة الكويتية بالارقام : دراسة تحليلية (١٩٧٤ - ١٩٨٢) ، ص ص ٢٠٣/ ٢٠٤ .

١٨ - المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٠٤

١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، القوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في : اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .

٢٠ - المصدر السابق مباشرة ، ص ١٢٠ .

٢١ - نفس المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

٢٢ - انظر الدراسة الهامة التالية :

* مارلين نصر ، المرأة والعمل في المشرق العربي : الحجم الاجمالي والنسبي لقوة العمل النسائية ، في : الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد ٩ ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ص ٣٣/ ٣٤ .

٢٣ - نجد معالجة ضافية لاوضاع المرأة في سوق العمل الرسمي في الدراسة الشمولية التالية :

* اعتماد علام ، المرأة في سوق العمل الرسمي : المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية ، في : شئون اجتماعية ، العدد (٣١) ، جمعية الاجتماعية ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، ١٩٩١ ، ص ص ٦٠/ ٦٢ .

٢٤ - حول هذه الاشكاليات التي صاحبت الثروة النفطية وخروج المرأة للعمل ، انظر :

* محمد الرميحي ، اثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ، مصدر سابق .

٢٥ - اعتمدنا في رصد هذه المعدلات المتصلة بمساهمة المرأة القطرية ، على المصدرين التاليين :

* عادل غنيم وآخرون ، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة ، مصدر سابق ، الفصل السابع .

* السيد الحسيني ، ملامح البناء المهني القطري (١٩٧٠ - ١٩٨٦) ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص ٢٤١/ ٢٤٢ .

والجدير بالإشارة هنا أننا نعني بالأفراد الداخلون في قوة العمل ، جميع الأفراد الذين يسهمون فعلا بمجهودهم البدني أو العقلي في أي عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات ، سواء أكانوا يعملون بأجر أو بدون أجر ، لحسابهم الخاص ، أو أصحاب أعمال ، كما تشمل كذلك العاطلين وهم القادرون على دخول سوق العمل ، ولكنهم لايجدون العمل رغم رغبتهم فيه أو بحثهم عنه . أنظر : المركز الديموجرافي (القاهرة) ، العوامل الديموجرافية والقوة البشرية ، التقرير الأول : الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي (مترجم) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٦ - أحيل القاريء هنا إلى واحدة من التحليلات الرصينة حول قوة العمل النسائية في قطر ، في الدراسة الهامة التالية :

* السيد الحسيني ، البناء المهني والتنمية في قطر : دراسة للتركيب الاجتماعي للقطاع الحكومي ، في : التعاون ، العدد ١٨ ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ٥٧ .

٢٧ - جلال أمين - بعض مشكلات العمل والسكان في البلاد العربية ، مصر المعاصرة ، العدد (٣٤٤) ، السنة (٦٢) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ابريل ١٩٧١ ، ص ص ٥٧/ ٥٨

٢٨ - لمزيد من التفاصيل أنظر :

* ريتشارد أنكر وزملاؤه ، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ، ترجمة علياء شكري وحسن الخولي وأحمد زايد ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨٠ .

٢٩ - أنظر : هدى زريق : دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، في مجموعة خبراء ، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ ، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ١٨٠ .

* حامد عمار ، الاطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية ، فصل في كتابه : في بناء الانسان العربي : دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣١٥/ ٣٢٥ .

٣٠ - السيد الحسيني ، البناء المهني والتنمية في قطر ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

٣١ - اعتمدنا في رصد معدلات مشاركة النساء في الدول المتقدمة في سوق العمل ، على المصدر التالي :

* الأمم المتحدة ، الكساد الاقتصادي وفئات معينة من الناس ، منشورات إدارة الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦ .

٣٢ - نجد مناقشة دقيقة لنتائج واحدة من الدراسات الميدانية الهامة ، حول موقف المرأة القطرية من العمل ، واتجاهاتها نحوه ، ونظرتها لنفسها . . الخ ، في المصدر التالي :

* جهينة سلطان العيسى ، نظرة المرأة العاملة لذاتها : النموذج القطري ، مصدر سابق ، ص ص ٧٨/ ١٠٥ .

وحول العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل ، أكتفي هنا بالإشارة إلى الدراسة الجادة التالية :

* هنرى عزام ، المرأة العربية والعمل : مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية ، بحوث ومناقشات ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧٢ .

٣٣ - حول أسباب ضعف علاقة المرأة الخليجية بقوة العمل ، انظر المحاولات التالية :

* علي الكواري . نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الخليج والجزيرة العربية ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ .

* نوره الفلاح : تعقيب على ورقة هنري عزام حول المرأة العربية والعمل ، مصدر سابق ، ص ص ٣٠٨/ ٣١٠ .

* محمد الرميحي ، أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣١/ ٢٥١ .

٣٤ - هدى رزيق ، الدور المتغير للمرأة العربية ، النشرة السكانية ، العدد (١٧) ، الأمم المتحدة ، الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، كانون الاول ، ١٩٧٩ ، ص ٣٦ .

٣٥ - لا نتفق هنا مع التمييز الشائع في بعض الكتابات الاقتصادية والسكانية حول العمل الانتاجي « والعمل التوالدي » ، أي بين النشاط الاقتصادي ، والعمل المنزلي ، وخاصة حين يطبق على حياة المرأة في بعض مناطق العالم الثالث ، فعملها الانتاجي لابد أن يتكيف مع عملها التوالدي والعكس بالعكس . وربما كان من الأوفق التمييز بين « العمل المنظور » و « العمل غير المنظور » للمرأة ، أنظر حول هذه التفرقة :

* نفيس صادق ، وضع السكان في العالم ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٨/ ٢٣ .

* HGuy Standing, Lobour Force Participation, Geneva, International Lobour office, 1980, P 65 .

٣٦ - للمزيد من التفاصيل حول هذه الأوضاع ، انظر :

* محمد حافظ ، المرأة القطرية بين السياق التاريخي والتحليل الاجتماعي : قراءة في كتاب التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة ، مجلة الوثائق والدراسات الانسانية ، العدد الثالث ، جامعة قطر ، ١٩٩١ .

* شيخة عبد الله المسند ، التغير في وضع المرأة القطرية ، ورقة مقدمة إلى ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين (٢٥ - ٢٨ فبراير ١٩٨٩) ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ .

٣٧ - علي الكواري ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠/ ٢١ .

٣٨ - حول انعكاسات ظاهرة التحضر على العمل والسكان في دول الخليج العربية ، انظر :

* محمد حافظ ، واقع ومستقبل ظاهرة التحضر في مجتمعات الخليج العربية ، دراسة تحليلية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، العدد الثاني ، جامعة قطر ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٦٠/ ٢٢٥ .

٣٩ - انظر : الجهاز المركزي للاحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٨٦ ، دولة قطر ، سبتمبر ١٩٨٧ ، جدول رقم ١٤ ص ٥٨ .

٤٠ - محمد العوض جلال الدين ، السياسات السكانية والعمالية في المنظور التنموي ، في : نادر فرجاني (التحرير) ، بحوث ومناقشات ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢٧ .

٤١ - انظر : نفيس صادق ، وضع السكان في العالم ، مصدر سابق ، ص٢ .